الأنباء
الاحد 17 نوفمبر 2013

مسؤول عسكري يعتبرها "مطاردة لمسلحين فارين من مهين"

سورية: تصعيد في قارة.. واستمرار نزوح الآلاف تخوفاً من "معركة القلمون"

قوات تابعة للنظام السوري بعد دخولها بلدة تل حاصل في حلب أمس الأول (رويترز)

عواصم ـ وكالات: يبدو أن معركة القلمون الكبرى التي يحشد لها كل من النظام السوري المدعوم بحزب الله اللبناني، ومقاتلي المعارضة السورية قد بدأت بالفعل أو كادت وهو ما دفع الآلاف من سكان المنطقة الى النزوح نحو مناطق لبنانية مجاورة. فقد قالت وسائل إعلام وناشطون معارضون إن قصفا عنيفا براجمات الصواريخ والمدفعية الثقيلة تعرضت له مدينة قارة وامتدت الى يبرود ومضايا وسط اشتباكات عنيفة على أطراف قارة وعلى عدة محاور أخرى على طريق الاتستراد الدولي «دمشق ـ حمص».

وقال احمد الحجيري، عضو المجلس البلدي في بلدة عرسال اللبنانية الحدودية مع سورية، في اتصال هاتفي مع وكالة فرانس برس «وصلت نحو ألف عائلة الى عرسال منذ الجمعة».

وأضاف «نحاول تأمين إقامتهم في منازل بعض سكان البلدة وفي خيم، لكن من المستحيل تأمين كل حاجاتهم».

وتابع «نحتاج الى مساعدة طارئة وملحة من المجتمع الدولي لتأمين المساعدات».

وأشار الى ان العائلات تعبر الحدود في سيارات او على دراجات نارية او سيرا على الاقدام، متوقعا «وصول المزيد خلال الأيام القادمة مع تصعيد المعارك في القلمون».

من جهته، قال مدير المرصد السوري لحقوق الانسان رامي عبدالرحمن ردا على سؤال لفرانس برس ان «العمليات الجارية في القلمون تشكل تمهيدا لمعركة كبيرة».

وأشار المرصد إلى «استقدام القوات النظامية والكتائب المقاتلة تعزيزات الى المنطقة»، موضحا ان «حزب الله حشد آلاف المقاتلين على الجانب اللبناني من الحدود مع القلمون في إطار مشاركته» في القتال إلى جانب قوات النظام، وإلى حشد ايضا لجبهة النصرة والكتائب المقاتلة بالآلاف.

ويقوم الطيران الحربي السوري بقصف على محيط مدينة قارة.

في المقابل، قال مصدر أمني في دمشق ردا على سؤال لفرانس برس ان المواجهات في قارة ناتجة «عن عمليات يقوم بها الجيش السوري لمطاردة بعض الفلول الهاربة من مهين» في ريف حمص الجنوبي الشرقي التي تبعد 20 كيلومترا شرق قارة.

وكان مقاتلو المعارضة استولوا خلال الأسبوع الماضي على مستودعات أسلحة موجودة على أطرافها ومناطق محيطة، لكن استرجعتها قوات النظام أمس الأول بعد معارك طاحنة.

وأفاد لبنانيون يقطنون في مناطق في شرق البلاد قريبة من سورية بأنهم يسمعون أصوات قصف مدفعي وصاروخي كثيف مصدره منطقة القلمون في الأراضي السورية. وبلدة عرسال ذات غالبية سنية وهي متعاطفة اجمالا مع المعارضة السورية، وتستضيف اعدادا ضخمة من النازحين.

أما في ريف دمشق الجنوبي فقد وقعت اشتباكات عنيفة على أطراف بلدات ببيلا وبيت سحم بين الجيش الحر وقوات النظام المدعومة بقوات حزب الله ولواء أبو الفضل العباس، في حين تعرضت لقصف عنيف بالمدفعية الثقيلة كل من أحياء القابون وبرزة والتضامن. وسقطت عدة قذائف هاون على أحياء القصور والقصاع وسط دمشق.

في غضون ذلك، قالت شبكة «شام» الاخبارية إن اشتباكات عنيفة وقعت في أحياء سيف الدولة والإذاعة في في مدينة حلب وفي اللواء 80 ومحيطه. كما استهدف الجيش الحر مطاري النيرب العسكري وحلب الدولي بالصواريخ والقذائف وتم خلالها تدمير تدمير طائرتين مروحيتين وعدة آبنية داخل مطار النيرب.

من ناحية أخرى، أفاد المرصد عن سيطرة القوات النظامية «مدعمة بضباط من حزب الله اللبناني وقوات الدفاع الوطني ومقاتلين من لواء أبو الفضل العباس الذي يضم شيعة من جنسيات سورية وأجنبية» على كل الطريق الواصل بين مطار حلب الدولي ومعامل الدفاع قرب السفيرة، باستثناء منطقة صغيرة معروفة بـ «معامل البطاريات والكابلات تسيطر عليها الدولة الإسلامية في العراق والشام» بحسب المرصد.

ويندرج ذلك في إطار سلسلة إنجازات حققتها قوات النظام على الأرض خلال الأسابيع الماضية في ريف حلب، لاسيما إلى شرق مدينة حلب.

واتهمت «شام» والمعارضة السورية قوات النظام بارتكاب مجزرة في قرية وادي المولى بريف تلكلخ بريف حمص الغربي حيث أعدمت العديد من العائلات من أهالي القرية.

لافروف يدعو لعدم تفويت فرصة عقد لقاء غير رسمي بين ممثلين عن المعارضة والحكومة السورية بموسكو

موسكو ـ يو.بي.آي: دعا وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، إلى عدم تفويت فرصة عقد لقاء غير رسمي بين ممثلين عن المعارضة والحكومة السورية في موسكو.

ونقلت وكالة أنباء نوفوستي الروسية عن لافروف قوله في حديث للتلفزيون الروسي إن إجراء لقاء غير رسمي بين ممثلين عن المعارضة والحكومة السورية لن ينجح بالضرورة، غير أنه يجب ألا يتم تفويته.

وأضاف: لمساعدة زملائنا الغربيين الذين يحاولون جلب المعارضة إلى المؤتمر الثاني في جنيف، نحن مستعدون لاستخدام علاقاتنا بمعارضي النظام التي لم نقطعها أبدا.

وتابع: التقينا في موسكو والمنطقة مع كل فصائل المعارضة المهمة تقريبا.

ووصف لافروف مطالبة المعارضة السورية برحيل الرئيس السوري بشار الأسد، كشرط للمشاركة في مؤتمر (جنيف ـ 2)، بالأمر غير الواقعي.

واضاف أن روسيا عرضت اجراء مشاورات غير رسمية وغير ملزمة بين المعارضة السورية على اختلاف توجهاتها وممثلي السلطات السورية وبمشاركة ممثلي المبعوث الدولي والعربي الاخضر الابراهيمي والولايات المتحدة في موسكو.

وأوضح ان هدف هذه المشاورات يكمن في مساعدة المعارضين السوريين على بلورة نهج مشترك للمفاوضات مع النظام في سورية.

من جهته، بحث المبعوث الخاص للرئيس الروسي الى الشرق الأوسط ونائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف الوضع في سورية مع المدير السياسي للخارجية البريطانية سايمون غاس في ضوء مهمة عقد مؤتمر «جنيف ـ 2».

وجاء في بيان اصدرته وزارة الخارجية الروسية أن «الجانبين ناقشا الوضع في سورية وحولها في ضوء مهمة عقد مؤتمر «جنيف ـ 2» الدولي بأسرع وقت ممكن فضلا عن عدد من المسائل الإنسانية المتعلقة بالأزمة السورية».

وأضاف البيان أنه «تقرر مواصلة تبادل الآراء بين الجانبين الروسي والبريطاني بانتظام حول سورية والقضايا الملحة الأخرى المدرجة على جدول الأعمال الخاص بالشرق الأوسط».

تفكيك شبكة قرب باريس لإرسال الجهاديين إلى سورية

باريس ـ أ.ف.پ: اعتقل أربعة رجال تتراوح أعمارهم بين 22 و35 عاما الثلاثاء الماضي في إحدى ضواحي باريس في إطار عملية تفكيك شبكة لإرسال الجهاديين للقتال ضد نظام الرئيس بشار الاسد في سورية، وفق ما أفاد مصدر قريب من الملف لوكالة فرانس برس.

وأحد المعتقلين الأربعة ويبلغ 24 عاما هو القائد المفترض لهذه الشبكة. وتم اعتقاله في ضاحية فيتري سور سين قرب باريس من جانب محققي قسم مكافحة التجسس في إطار تحقيق قضائي انطلق الصيف الماضي. وقد كان على اتصال مع «عناصر مسهلين» لنقل هؤلاء الجهاديين من المنطقة، وفق المصدر.

أما الثلاثة الآخرون الذين أظهر التحقيق ان اثنين منهم على الاقل توجها الى سورية للقتال الى جانب مقاتلي جبهة النصرة، فقد اعتقلا في ضاحيتي كاشان وتييه جنوب باريس أيضا.

وثلاثة من الرجال الاربعة مولودون في فرنسا اما الرابع فمولود في المغرب، الا ان جنسية هؤلاء لم يتم تحديدها.

كذلك تم اعتقال امرأة لفترة وجيزة قبل إطلاق سراحها من دون اي ملاحقات بحقها.

وبعد مثولهم مساء أمس الأول أمام قاضي التحقيق المكلف بالقضية، تم توجيه اتهام للرجال الاربعة بتشكيل عصابة اشرار على صلة بمنظمة إرهابية، وفق ما أفاد مصدر قضائي.

ومن شأن التحقيقات خصوصا تحديد عدد الاشخاص المقيمين في فرنسا الذين توجهوا تحت عنوان الجهاد الى سورية بواسطة هذه الخلية. ومن المتوقع ان يكون عدد من هؤلاء الجهاديين لا يزالون في سورية.

وبحسب احد المطلعين على الملف، فقد حددت الاجهزة المختصة ما يقارب 440 شخصا ممن ذهبوا او يعتزمون الذهاب الى سورية للانضمام الى صفوف الجهاديين، في رقم يتزايد بسرعة منذ مطلع العام.

ومن بين هؤلاء، لا يزال ما يقارب النصف في سورية، اما «حوالي 12» شخصا منهم فقد قتلوا، وهناك واحد او اثنان بين ايدي النظام السوري في السجن، وما بين 50 و60 جهاديا عادوا الى فرنسا. أما الآخرون فقد اعربوا عن رغبتهم في التوجه الى سورية.

وحاليا ثمة اكثر من 20 مسارا قضائيا تسلك طريقها في فرنسا تتعلق بشبان فرنسيين ذهبوا للقتال في سورية. وحتى الساعة، تم توجيه الاتهام لثلاثة من هؤلاء بعد عودتهم الى فرنسا.

ويحذر الخبراء في مكافحة الإرهاب من ان هؤلاء الشبان الفرنسيين العائدين من مناطق القتال في سورية يمثلون التهديد الرئيسي على صعيد إمكان شنهم اعمال عنف على الأراضي الفرنسية. وخلال الصيف الماضي، حذر وزير الداخلية الفرنسي مانويل فالس مما اعتبره «ظاهرة مقلقة للغاية».

وتكمن الصعوبة بالنسبة للمحققين في تحديد هوية الاشخاص المصممين على تنفيذ أعمال عنف بعد عودتهم من القتال في سورية. وأشار مصدر قريب من أجهزة مكافحة الارهاب الى السهولة النسبية في الوصول الى مناطق القتال في سورية عن طريق تركيا، بعد ان كان المقاتلون الجهاديون الراغبون في الذهاب الى مناطق اخرى سابقا مثل العراق أو المناطق الحدودية الباكستانية ـ الافغانية يتكبدون مشقات اكبر.

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تقر خطة مفصلة لتدمير الترسانة السورية وتطلب دعماً دولياً

لاهاي ـ أ.ف.پ: أقرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية خلال اجتماع لها أمس الأول في لاهاي خطة تدمير الترسانة الكيميائية السورية بحلول منتصف 2014، في وقت أعلنت البانيا رفضها إتلاف هذه الترسانة على أراضيها.

وقال المتحدث كريستيان شارتييه لوكالة فرانس برس بعد اجتماع للأعضاء الـ41 في المجلس التنفيذي للمنظمة في لاهاي «تم تبني الخطة». وذلك تزامنا مع انتهاء المهلة المحددة في الاتفاق الروسي الأميركي الذي سمح بتفادي ضربات جوية أميركية على سورية مقابل تسليم ترسانتها الكيماوية، والتي يتعين على المجلس التنفيذي للمنظمة بعد انقضائها الموافقة على مختلف المهل المحددة لإتلاف أكثر من ألف طن من الأسلحة الكيميائية.

وفيما يبدي المجتمع الدولي إجماعا على ضرورة تدمير الأسلحة الكيميائية السورية مازال عدد من نقاط الخلاف بارزا.

فليس الجميع متفقين على تزويد سورية «بتكنولوجيات مزدوجة الاستعمال» وهي مواد يمكن استخدامها لهذه المهمة وكذلك لأغراض عسكرية في الحرب الدائرة في سورية منذ عامين ونصف العام.

ويوجد فريق مشترك من الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية منذ أكتوبر لمراقبة الترسانة السورية من الأسلحة الكيميائية.

وتم ختم الأسلحة الكيميائية وجعل مواقع الإنتاج غير قابلة للاستخدام.

وقالت منسقة المهمة العاملة على تفكيك الترسانة الكيميائية السورية سيغريد كاغ خلال افتتاح الاجتماع في لاهاي ان المفتشين يعملون في «منطقة حرب دائرة، وهو وضع أمني شديد الخطورة».

وأكدت ان فريقها على اتصال مع «مجموعات مسلحة من المعارضة» للتأكد من وضع ترتيبات لتوفير أمن المهمة.

ويبدو ان هناك توافقا عاما حول ضرورة تدمير الأسلحة تلك خارج سورية.

وطلبت دمشق مساعدات لوجستية لتطبيق هذه العملية ومن بينها آليات مصفحة رباعية الدفع ومعدات إلكترونية متطورة.

لكن القوى الغربية تتردد في توفير هذا النوع من المعدات نظرا لإمكانية استخدامها ضد المعارضة في الحرب الأهلية.

لكن موسكو حليفة دمشق قادرة على تزويدها بهذه المعدات بسهولة.

وتعهدت النرويج والدانمارك بتوفير سفن نقل الأسلحة خارج سورية كما وعدت كوبنهاغن بتوفير فريق لحماية وفد منظمة حظر الأسلحة في سورية.

لكن أوسلو رفضت القيام بعمليات تدمير للأسلحة على أراضيها، كما طلبت الولايات المتحدة، وقالت ان الآجال قصيرة وهي لا تملك الخبرة اللازمة لذلك.

من جهته، أشار مالك اللهي المستشار السياسي لرئيس منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أحمد اوزومجو الى انه لا يعرف الجهة التي سيتم نقل الأسلحة الكيميائية السورية إليها تمهيدا لإتلافها بعد رفض تيرانا.

وقال للصحافيين: «لكن المجلس التنفيذي اعتمد قرارا ولديه ثقة حيال وجود بدائل وان هذه المعدات سيتم نقلها الى خارج سورية».

من جانبه، صرح مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أحمد أوزومجو، بأن تنفيذ خطة إتلاف الترسانة الكيميائية السورية في الموعد المقرر قبل 30 يونيو 2014 يتطلب دعما من المجتمع الدولي.

وقال ان هذه الخطة عبارة عن خريطة طريق تضع أهدافا طموحة يجب على الحكومة السورية تحقيقها، مضيفا أن مرحلة نقل المواد السامة من سورية ستكون الأصعب، حيث يتطلب تنفيذها في موعدها خلق ظروف آمنة لمراقبة السلاح الكيميائي ونقله، مما يتطلب مساعدة دولية.

وأضاف ان «المرحلة الجديدة ستكون الأكثر تحديا إذ يتطلب إتلافها وفق جدول زمني وجود بيئة آمنة لنقل الأسلحة الكيماوية إليها والتحقق منها»، مشيرا الى ان الدعم والمساعدة الدوليين لهذا المسعى سيبقيان أمرا حاسما.

وتنص الخطة على إزالة جميع المواد الكيماوية المعلن عنها من سورية باستثناء غاز (ايسوبروبانول) في موعد أقصاه الخامس من فبراير المقبل فيما يتم نقل المواد الكيماوية الأشد خطرا الى خارج سورية في الـ31 من ديسمبر المقبل.

وفي هذا السياق، أعلن رئيس الوزراء الألباني أيدي راما أمس الأول ان بلاده ترفض الطلب الأميركي بالسماح بتدمير ترسانة السلاح الكيميائي السوري على أراضي ألبانيا.

وقال راما في لقاء صحافي بث مباشرة واستقبل بصيحات الترحيب من آلاف المتظاهرين في وسط العاصمة تيرانا، «يستحيل على البانيا المشاركة في مثل هذه العملية (..) لأنها لا تملك القدرات» لذلك.

وأضاف رئيس الحكومة الألبانية ايضا «من دون الولايات المتحدة فإن الألبان ما كانوا أصبحوا أحرارا ومستقلين في دولتين» في إشارة إلى البانيا وكوسوفو المجاورة التي أعلنت استقلالها عام 2008 بدعم سياسي وعسكري من واشنطن.

يذكر أن مجلس الأمن الدولي أقر الاتفاق الأميركي ـ الروسي على نزع الأسلحة الكيميائية السورية في حل تاريخي اتخذ في سبتمبر.

وأتاح الاتفاق تجنب شن ضربات عسكرية أميركية على سورية في أعقاب هجوم كيميائي اتهم النظام بارتكابه أسفر عن مقتل مئات المدنيين في ضاحية دمشق.

أطفال سوريون يلعبون في أحد مخيمات اللجوء في البقاع اللبناني أمس الأول (أ.ف.پ)

ألبانيا ترفض اتلاف الكيماوي السوري على أراضيها

الأمم المتحدة تنتقد ترحيل اليونان وبلغاريا للاجئين سوريين

بروكسل ـ أ.ف.پ: انتقدت المفوضية العليا للامم المتحدة للاجئين أمس الأول ترحيل لاجئين سوريين من دول اعضاء في الاتحاد الاوروبي، مشيرة الى اليونان وبلغاريا.

وقال المتحدث باسم المفوضية العليا ادريان ادواردز ان «الترحيل او عوائق الدخول يمكن ان تعرض طالبي اللجوء الى مزيد من المخاطر والمزيد من الصدمات».

واعرب عن قلقه ازاء مصير مجموعة من 150 سورية تضم عائلات مع اطفال لم تتمكن الثلاثاء الماضي من دخول اليونان قادمة من تركيا.

قرار دولي يدعو إسرائيل لتعويض لبنان وسورية عن تسببها ببقعة نفطية في 2006

نيويورك ـ يو.بي.آي: صوتت أغلبية ساحقة في اللجنة الاقتصادية والمالية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، على مشروع قرار يطالب إسرائيل بتعويض لبنان وسورية عن البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية التي نتجت عن ضرب محطة للطاقة الحرارية في الجية عام 2006.

وجدد القرار، وللعام الثامن على التوالي، التعبير عن القلق إزاء الآثار السلبية لتدمير سلاح الجو الإسرائيلي لصهاريج تخزين النفط في منطقة الجية لتوليد الكهرباء في العام 2006.

وجددت اللجنة طلبها لاسرائيل بتحمل مسؤولية تقديم التعويض الفوري والكافي لحكومة لبنان وغيرها من الدول، التي تضررت جراء البقعة النفطية، مثل سورية التي تلوثت شواطئها جزئيا.

وأعرب المندوب الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة رون بروسور عن خيبة أمله إزاء القرار، وقال ان الدافع وراءه سياسي وهو أحادي الجانب وغير متوازن وليس له مكان في منبر مهني كهذا.

وأضاف من الواضح ان واضعي هذا القرار أساؤوا إلى سمعة إسرائيل، كما تجاهل القرار تعاون اسرائيل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من الوكالات الإنسانية لمعالجة الوضع على الشواطئ اللبنانية.

وشدد بروسور على ان القرار يشجع سردا معاديا لإسرائيل ويضع سابقة للدول الأخرى كي تعمل بقوة ضد جيرانها، والمطالبة بالأضرار حين ترد الدول للدفاع عن نفسها كما تقدم صورة مشوهة لما حصل عام 2006 وتوضح أن إسرائيل هي المعتدي وحزب الله لم يتم ذكره.

بدوره شكر المندوب اللبناني نواف سلام، الدول التي صوتت لصالح القرار، مشيرا إلى ان البقعة النفطية لاتزال تهدد صحة الإنسان والبيئة وأن الضرر الذي لحق من جرائها لا يرقى إليه شك وأن ادعاءات إسرائيل مضللة وغير صالحة.

يشار إلى ان البقعة النفطية، التي تكونت في عام 2006 على الشواطئ اللبنانية، تعد كارثة بيئية مدمرة، تسبب الأذى والضرر لقطاعات مختلفة من الاقتصاد اللبناني، بما فيها التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية.

وكان القصف الإسرائيلي قد أضرم النيران في 5 خزانات نفطية، ما تسبب في تكون بقعة نفطية غطت مجمل الساحل اللبناني، مسجلة أسوأ كارثة بيئية في الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط.